فوق الطاولة

فراس القاضي

والله ليقشروا

لا نعلم ما قصة أصحاب القرار معنا نحن ذوو الدخل المحدود؟ هل آذيناهم دون أن نعلم؟ هل نأخذ حصتهم من أمر ما دون انتباه؟ هل نزعجهم بوجودنا؟ هل يتقصدون إهانتنا؟

الجميع يتحدث باسم ذوي الدخل المحدود، والمضحك المبكي، أن ازدياد هذه الأحاديث يتناسب طرداً مع ازدياد محدودية دخولنا، لكن الأبشع، هو هذا الاستخفاف بعقولنا، عبر إيهامنا بـ«حلول»، يستطيع طفل في المرحلة الابتدائية كشف عدم جدواها.

إن كنت في بلد معاقب، لا تستطيع مؤسساته الرسمية – وفق وزير المالية – استثمار عائداتها بسبب العقوبات وتبدلات سعر الصرف وعقبات أخرى، فما الذي على الدولة فعله؟ وخاصة أنها ترفع شعار الإنتاج؟

ببساطة، تستطيع تطبيق أحد الحلول التي أثبتت نجاحها في كثير من الدول مهما كان شكل الاقتصاد فيها، وهو زيادة عدد المشاريع الصغيرة، ودعمها ودعم من يريد القيام بها، وبذلك، تدعم اقتصادها من جهة، وتشجع الفئات الأضعف على الإنتاج الذي سيساعدهم على التكفل بأمورهم المعيشية الصعبة وتخفيف الحمل عن مؤسسات هذه الدولة من جهة ثانية، وهذا الحل قائم – غالباً – على إمكانية الإقراض.

لكن، كيفما فكرنا بمعالجة المصارف وخدمات الإقراض، لن نصل إلى نتيجة منطقية، فالأمر يبدو وكأنه لعبة «مونوبولي»، لا النقود، ولا الأملاك التي تشتريها بها حقيقية، والحقيقة الوحيدة هي أنك ستتمنى – حين تسمع عن القروض – ذات الأمنية التي تتمناها وأنت تلعب الـ«مونوبولي»: يا ليت تلك النقود حقيقية.

فائض السيولة في المصارف الحكومية السورية، وعلى لسان القائمين عليها وليس تكهنات من الخارج، تجاوز ٣ تريليونات ليرة منذ حوالي السنتين، أي أكثر من ثلاثة آلاف مليار ليرة، فلماذا وكيف تكدست هذه الأموال في خزائن المصارف؟

الجواب ببساطة مرة أخرى، هو أن المصارف تقوم بطرح حزمة من القروض الشخصية والسكنية وغيرها تحت مسمى «دعم ذوي الدخل المحدود»، لكن بطريقة وشروط تضمن بقاء هذه الأموال في المصارف، أو يحدث أن يستفيد منها الذين لا يحتاجون للقروض أساساً (التجار)، وإنما يحصلون عليها من باب العمل بأموال غيرهم.

الغريب، هو أن من يصوغ شروط استيفاء القروض وحجم فوائدها لا يقيم في قارة بعيدة، ولا يصوغها بناء على أجور ومعاشات دول أخرى، بل هو هنا في سورية، ويعرف أجور «ذوي الدخل المحدود» في سورية بدقة شديدة، لأنها موطنة لديه في أحد مصارفه، فعلى أي أساس يكون القسط الشهري لقرض شخصي بسيط جداً بمقاييس أسعار وأعمال اليوم، والذي يجب ألا يتجاوز ٤٠ بالمئة من حجم الأجر الشهري للمستفيد من القرض، ٢٣٥ ألف ليرة؟ هل في سورية أجر رسمي شهري لأحد ذوي الدخل المحدود يصل إلى أكثر من ٥٨٠ ألف ليرة؟ ناهيك عن حجم الفوائد التي تدفع من يفكر بالاستفادة من القرض في كثير من الأحيان إلى التخلي عن الفكرة كلياً!

وكي لا نغفل بعض الحلول التي طرحت، طلب أحد المصارف أن «يأتي المقترض الذي لا يكفي راتبه للحصول على كامل القرض، بكفلاء تساوي مجموع رواتبهم مجتمعين قيمة القسط الشهري، علماً أن المصرف ملتزم باحتساب النسبة المقررة بالقانون وهي ٤٠ بالمئة من الراتب».

لكن هذا ليس حلاً، هذا مشكلة جديدة، فالكل يعلم صعوبة تأمين الكفلاء للقروض، وخاصة في مثل هذه المرحلة، وبهذه الحالة، سيزداد فائض السيولة في المصارف، وسيبقى وضع ذوي الدخل المحدود كما هو.

قطاع رسمي آخر، طرح حلاً لمشكلة السكن التي يعاني منها الأغلبية، وذلك عبر إنشاء مساكن لذوي الدخل المحدود، فتفاءلنا، لكن بعد الاطلاع على التفاصيل، تبين أن سعر الشقة بمساحة ٨٠ متراً، فقط ٦٨ مليون ليرة، ودفعتها الأولى – فقط – ١٧ مليون ليرة، أما الشقة بمساحة ١٥٠ متراً، فسعرها النهائي ١٢٧٥٠٠ مليون ليرة فقط، بدفعة أولى قيمتها حوالي ٣٢ مليون ليرة فقط، وطبعاً القسط لكلا المسكنين، بمئات الآلاف شهرياً.. فقط!

هناك طرفة قديمة تروى في كل المحافظات السورية، تنطبق تماماً على حلول دعم ذوي الدخل المحدود، يُقال: إن بخيلاً زار دار أخيه خالي اليدين كعادته، وقال له: كنت سأشتري برتقالاً للأولاد، فقال له أخوه، لا داعي لذلك، فقال له: لا واللـه.. واللـه ليقشروا!

استعداداً لتسويق الحمضيات

هزاع لـ«الوطن» التسويق سيبدأ في ١٥ الشهر الجاري وتم طلب خطة تسويق تتناسب مع الكميات المنتجة

رامز محفوظ

أكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تسويق الحمضيات سيبدأ مع بداية الموسم في الخامس عشر من الشهر الجاري، لافتاً إلى أن وقت ذروة التسويق ليس خلال هذه الفترة.

وأضاف بأن هناك لجاناً مشكلة لتسويق الحمضيات في محافظتي طرطوس واللاذقية بقرار من المحافظ والخميس الماضي تم عقد اجتماع لمديري فروع «السورية للتجارة» لينشطوا في هذا الإطار بحيث يضع كل فرع خطة عمل محددة للتسويق تتناسب مع الكميات المنتجة والمسوقة.

وأشار هزاع إلى أنه تم الطلب من كل فرع من فروع «السورية للتجارة» وضع خطة لتسويق الحمضيات للتجارة» وذلك من خلال طرح غير التسويق لصالات «السورية للتجارة» في أسواق الهال وذلك ريثما يتم تصنيف الحمضيات في اللاذقية وطرطوس ومن ثم تطرح في الأسواق إضافة إلى العمل على إعادة تجربة طرح الحمضيات عبر الخيام في المناطق البعيدة والتي تم اعتمادها خلال العام الماضي وأثبتت نجاحها، موضحاً أن الهدف من ذلك تسويق أكبر كمية ممكنة من الحمضيات، إذ إنه في حال تخفيض سعر المادة سيتشجع المواطن على الشراء.

وأوضح بأن «السورية للتجارة» وضعت خطة العمل وسيارات المؤسسة باتت جاهزة لتسويق الموسم، كما أن وزارة الأشغال العامة ووضعت نسبة من سياراتها تحت تصرف المؤسسة للمساعدة وذلك عقب اجتماع عقد مع المعنيين في وزارة الأشغال العامة أوضح لهم خلاله الاحتياجات من الآليات، مبيناً بأن الآليات الأساسية للتسويق ستكون آليات «السورية للتجارة».

شكوى إلكترونية!

«التموين» لـ«الوطن»: مركز الخدمات الإلكترونية يحمي المشتكي والتاجر ويسهم في إلغاء الشكاوى الكيدية

الوطن

بين مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إطلاق مركز الخدمات الإلكترونية كمرحلة تجريبية لمدة أسبوعين وأهمية إطلاقه تنبع من كونه يسهم في إلغاء الشكاوى الكيدية التي كانت ترد للوزارة قبل إطلاق المركز حيث من خلاله يستطيع المواطن تقديم أي شكوى على أي فعالية تجارية بسهولة ويستطيع متابعة شكواه ومعرفة إذا تمت معالجتها ويعلم من خلاله أيضاً رقم الضبط الذي تم تنظيمه بحق الفعالية التجارية التي قدم الشكوى بحقها.

ولفت إلى أن الشكوى المقدمة الموثق عنها شخص مهمته توجيه دوريات حماية المستهلك، يتم تعيينه من مدير حماية المستهلك في المحافظة المقدم بها الشكوى، مشيراً إلى أنه عقب إطلاق الموقع لم يعد هناك أي حالات خلل وتلاعب وتسريب معلومات عن الشكوى من قبل البعض للتاجر المقدم بحقه شكوى لكي يأخذ احتياطاته اللازمة كما كان يحصل سابقاً، موضحاً أن الشكوى باتت تصل اليوم بشكل فوري لمدير حماية المستهلك والذي بدوره سيقوم بتوجيه الدورية بالسرعة القصوى إلى الفعالية المقدم بحقها الشكوى لتنظيم الضبط اللازم.

وأشار المصدر إلى أنه بعد إطلاق المركز وإمكانية تقديم المشتكي شكواه عبر المنصة المخصصة أصبح المشتكي محمياً وكذلك التاجر الذي لم يعد باستطاعة أي مواطن تقديم شكوى كيدية بحقه، مبيناً أن أكثر من نصف الشكاوى التي كانت تقدم سابقاً عبارة عن شكاوى كيدية، أما اليوم فقد ألغي هذا النوع من الشكاوى باعتبار أن المشتكي بات له رقم هاتف معروف إضافة إلى اسمه وعنوانه عبر المنصة، وعليه تقديم إثبات وهو عبارة عن صورة تؤكد الشكوى، مؤكداً أن هناك العديد من الشكاوى قدمت عبر المنصة منذ إطلاقها لكن ليس هناك إحصائية محددة بعدد الشكاوى المقدمة لغاية تاريخه.

وبخصوص منصة الأسعار أوضح المصدر أنه عبر هذه المنصة يقدم التاجر بيانات التكلفة الكترونياً وتتم دراستها من مديرية الأسعار ومن ثم يتم وضع سعر الجملة والمفرق للبضاعة عبر المنصة ويستطيع المواطن معرفة سعر البضاعة من خلالها وفي حال عدم التزام التاجر بالأسعار الموجودة عبر المنصة يحق للمواطن تقديم شكوى بحقه.

وعن أسباب إطلاق المركز بشكل تجريبي لمدة أسبوعين وليس بشكل دائم بين المصدر أنه قد تحدث بعض حالات الخلل خلال الفترة التجريبية من تهكير وغيرها، لافتاً إلى أن الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة هي المسؤولة عن إطلاقه وعندما يتم تلافي جميع حالات الخلل الحاصلة خلال الفترة التجريبية وترى الهيئة أنه أصبح جاهزاً سيتم إطلاقه بشكل دائم.

وكانت قد أطلقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً مركز الخدمات الإلكترونية بنسخته التجريبية لمدة أسبوعين على الرابط (WWW.cts.sy) والذي يقدم خدمات للمواطنين والفعاليات الاقتصادية على حد سواء، حيث يتضمن المركز ثلاث منصات، الأولى تسمى منصة الأسعار وتتيح لجميع أصحاب الفعاليات الاقتصادية الذين لديهم سلع أو خدمات تخضع للتسعير من قبل مديرية الأسعار من تقديم طلبات التسعير الخاصة بهم وإرفاق كل المستندات المرتبطة بهم عبر المنصة، كما تمكن هذه المنصة المواطنين من استعراض نشرات الأسعار الرسمية المنشورة من قبل مديريات الأسعار بالإضافة لاستعراض الأسعار المعلنة من الشركات والموافق عليها من قبل مديرية الأسعار وذلك بهدف زيادة الشفافية وتمكين السادة المواطنين من كشف التلاعب بالأسعار من التجار.

أما المنصة الثانية فهي منصة شكاوي التموين وتهدف إلى زيادة التعاون والشفافية بين المواطن ومديرية حماية المستهلك حيث تتيح المنصة إمكانية إرسال الشكاوى عن أي مخالفات تموينية تتم معالجتها من فرق مديرية حماية المستهلك المختصة، ويتمكن صاحب الشكوى من مراجعة حالة شكواهم عبر الموقع عن طريق رقم الشكوى أو رقم الموبايل المرتبط بالشكوى المقدمة.

في حين أن المنصة الثالثة هي منصة طلبات البطاقات الفردية والتي تسهم بتسهيل الحصول على البطاقات الذكية الفردية للمواد المدعومة وتمكين الطلاب والعازبين والأشخاص القاطنين في غير منازل عائلاتهم من الحصول على الدعم في حال استحقاقهم له بحيث تتيح هذه الخدمة إمكانية إرسال طلباتهم عبر الانترنت لتتم معالجتها والحصول على إصدار بطاقاتهم الفردية بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء.

تجار يطالبون بفتح أبواب الاستيراد

بيانات رسمية: انخفاض المستوردات من ١٧ إلى ٤ مليارات يورو عام ٢٠٢١

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (اطلعت عليها الوطن) أن قيمة المستوردات انخفض من ١٧ مليار يورو في العام ٢٠١٠ إلى ٦,٣ مليارات يورو في عام ٢٠١٨، وإلى ٥,٢ مليارات يورو في عام ٢٠١٩، وصولاً إلى ٤,١ مليارات يورو في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وبذلك تكون المستوردات السورية انخفضت من العام ٢٠١٠ إلى العام الماضي ٢٠٢١ بمعدل ٧٥,٩ بالمئة وهو ما أثار وجهتي نظر حول الموضوع، حيث ترى وزارة الاقتصاد أن هذه السياسة هي الأفضل للاقتصاد الوطني حالياً، وتحقق عدداً من الغايات وتساهم في الحفاظ على الصناعة المحلية وتؤمن فرص عمل للمواطنين وتخفف الطلب على القطع الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الأكثر ضرورة وغير القادرين على إنتاجها مثل النفط والقمح وسلع أخرى عديدة، أي العمل على توجيه القطع المتحصل وذلك كما صرح به مؤخراً معاون وزير الاقتصاد بسام حيدر.

بينما هناك وجهة نظر مختلفة عن ذلك (يتزعمها التجار) تعتقد بأن ترشيد المستوردات عطل الكثير من الأنشطة الاقتصادية وأسهم في خلق مساحة أوسع للمهربات، خاصة أن العديد من التقديرات غير الرسمية تفيد بارتفاع قيم المهربات كثيراً خلال السنوات الأخيرة وأن حجم العرض من المهربات في المحال والأسواق المحلية يقدم مؤشرات مهمة حول ذلك.

وبالتالي لم يحقق ترشيد المستوردات أهدافه في تحقيق وفر في القطع الأجنبي لأن التهريب يستنزفها إضافة لخسارة الرسوم الجمركية ودخول البضائع والسلع دون أن تخضع لأي رقابة أو اختبار.

وفي الجمارك، تفيد البيانات المالية أن الجهاز الجمركي ضبط العام الماضي (٢٠٢١) ٣١٠٠ قضية تهريب تجاوزت قيمها ١١٣ مليار ليرة، معظمها من المواد الغذائية والكهربائيات وقطع تبديل السيارات ومواد تجميل وألبسة ومستحضرات تجميل ومشروبات كحولية إضافة لضبط قضايا مخدرات وحشيش (كبتاغون) وغيرها.

وتعتبر المديرية العامة للجمارك أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين خاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

بينما اعتبر الدكتور في كلية الاقتصاد علي كنعان أن إجراءات منع الاستيراد غير مجدية لأن السلع ستتدفق عبر التهريب وتضيع على الدولة الرسوم الجمركية وتتعطل حركة النشاط الاقتصادي وتفقد العديد من السلع في السوق المحلية التي حكماً سيتم احتكارها ورفع سعرها على المستهلك مستشهداً أنه في السوق المحلية لدينا كل ما هو محظور استيراده بدءاً من الفواكه الاستوائية وليس انتهاء بالدخان وغيره، وأن الأصح فتح الاستيراد وتمويله عبر التسهيلات الائتمانية من خارج البلد (من حسابات خارج البلد).

بعد صدور القانون ٤١

تخصيص مواقع لإقامة محطات شمسية بالشيخ نجار ودراسة لترخيص ٤ محطات وقود

علي محمود سليمان

يبحث مجلس إدارة مدينة الشيخ نجار الصناعية في محافظة حلب منح بعض المواقع ضمن المدينة لمستثمرين محليين مهتمين بإقامة محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة البديلة.

ووفق ما صرح به مدير الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» فقد تقدم أحد المستثمرين بطلب إلى مجلس إدارة المدينة لمنحه مساحة تبلغ ٢٠ ألف متر مربع لإقامة محطة كهروضوئية عليها، ويتم لاحقاً تحديد الطاقة الإنتاجية للمحطة ثم يتم وصل المحطة بخطوط التوتر الكهربائية المغذية للمدينة الصناعية.

وأوضح عجان أن الكهرباء المنتجة من المحطة الكهروضوئية يتم بيعها من المستثمر لوزارة الكهرباء بسعر تشجيعي التي بدورها تغذي المدينة الصناعية بها ولكن عملية التغذية تتم من خلال خطوط التوتر المتوسطة للشبكة العامة بالمدينة.

ولفت عجان إلى أن هذا المشروع سيكون الأول من نوعه ضمن الشيخ نجار الصناعية مع ترحيب المدينة بأي مستثمر يرغب بإقامة محطات للطاقة البديلة ضمنها بما يعود بالفائدة والمنفعة العامة سواء للمستثمر أم للمدينة والمعامل والمنشآت الصناعية فيها.

وفي السياق ذاته بيّن مدير الشيخ نجار الصناعية أن مجلس إدارة المدينة يبحث في إمكانية منح ترخيص لشركة محلية تقدمت بطلب لإقامة أربع محطات وقود مؤقتة ودائمة ضمن المدينة، حيث تتم دراسة المساحات المطلوبة والمواقع المناسبة لإقامة هذه المحطات، مشيراً إلى أن هذه الشركة ستقوم باستيراد المحروقات وبيعها للمنشآت الصناعية والآليات التابعة لها بسعر التكلفة مضافاً إليه أجور النقل تنفيذاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي توفير المحروقات للمنشآت الصناعية، وتخفيف ضغط طلب المحروقات من وزارة النفط.

وأشار عجان إلى أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً ضمن المدينة قد وصل إلى ٨٢٠ منشأة ضمن المجالات الصناعية الأربعة الغذائية والنسيجية والكيماوية والهندسية، لافتاً إلى وجود ٢٠٠ منشأة صناعية قيد التجهيز والبناء ويتوقع دخول عدد منها في دائرة الإنتاج قبل نهاية العام الحالي.

يذكر أنه قد صدر مؤخراً القانون رقم ٤١ المتضمن تعديل بعض أحكام قانون الكهرباء حيث نص على أنه للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أو شركة كهرباء المحافظة حسب الحال، وعند توافر الإمكانية الفنية لديها، شراء الكهرباء الفائضة عن حاجة استهلاك المصرح له بالتوليد التقليدي شريطة أن يتم ربط شبكته بشبكة النقل أو التوزيع على التوتر المتوسط وعلى نفقته، وبالشروط والأسعار التي تحددها الوزارة بناءً على اقتراح المؤسسة المذكورة.

حيث يسمح القانون للمستثمر بعد الحصول على الترخيص اللازم، بتنفيذ محطات توليد كهرباء اعتماداً على مصادر الطاقات المتجددة، وبيع الكهرباء المنتجة لمشتركين رئيسيين أو مشتركين على التوتر المتوسط، أو تصديرها عبر شبكة النقل، كما تلتزم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء بشراء الكهرباء المنتجة من محطات توليد الطاقات المتجددة.

خلال أيام قليلة.. سجلات تجارية لأصحاب المهن الفكرية في عقاراتهم السكنية

صافي لـ«الوطن»: ليس ملزماً لهم.. ونخاطب «المالية» لتخفيف الضرائب أو إعفائهم منها

جلنار العلي

أكد مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي في تصريح لـ«الوطن» أنه خلال الأيام القادمة سيتم إصدار تعميم بالتنسيق بين وزارتي التجارة الداخلية والإدارة المحلية والبيئة واتحاد غرف التجارة السورية لمساعدة رواد الأعمال الذين يعتمدون على العمل الفكري كالمهن التي تحتاج إلى حاسب شخصي مثل مهنة التصميم الغرافيكي أو إلى قلم مثل مهن الرسم والصحافة وتصميم الأزياء على سبيل المثال أي الذين يعملون بهذه المهن في منازلهم لحماية منتجاتهم الفكرية أو تصاميمهم التي سيبيعونها.

وأوضح صافي أن هذه المساعدة ستتمثل بمنح هذه الفئات سجلات تجارية ضمن المقرات السكنية لأصحابها وفق شروط معينة حيث لا تتحول هذه المقرات إلى تجارية على أن يتم استثناء صاحب السجل التجاري من التسجيل باتحاد غرف التجارة وبمؤسسة التأمينات الاجتماعية، معتبراً أن هذه الخطوة ستشجع رواد الأعمال وأصحاب المهن الفكرية على ممارسة أعمالهم ضمن الإطار القانوني، لوضعهم على الطريق الصحيح كي يطوروا أعمالهم فيما بعد، وكي لا يستمران في العمل بالظل من دون تراخيص، موضحاً أن التعميم لا يعتبر ملزماً لهم وإنما هو مجرد مساعدة لصاحب العمل وتثقيف لعمله، لأن عمله بالظل يعرضه لمخاطر سرقة منتجاته الفكرية ولن يحصل على حماية ملكية لمنتجه الذي يبيعه، كما أنه بعد حماية للمشتري من البرامج والمنتجات الفكرية المزورة، مضيفاً: «ولكن في حال وردت شكوى لاحقاً إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن أحداً ما يمارس أعماله ضمن مقره السكني من دون ترخيص فإن هذا الأمر سيرتّب عليه مخالفة وغرامات مالية».

وتابع: «وسيكون هذا العمل متكاملاً حيث سيقوم اتحاد غرف التجارة بتحديد المهن الفكرية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة بمنح التراخيص الإدارية ضمن الوحدات السكنية لرواد الأعمال، بينما سيتمثل دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمنح السجل التجاري»، مشيراً إلى أنه من أهم شروط منح السجل التجاري لأصحاب المهن الفكرية ألا يكون هناك أي شركاء أو موظفين في المنزل مع صاحب المهنة لأن الترخيص موجود في مكان سكني وهذا من شأنه أن يتسبب بإزعاج للجوار مثلاً، إضافة إلى أنه لا يجوز استغلال السجل التجاري بممارسة أي أعمال أخرى تندرج تحت بند الأعمال التجارية لأن ذلك سيؤدي إلى شطب السجل وتعريض صاحبه لمخالفة وفق المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١، لافتاً إلى أن إنجاز هذا التعميم أصبح في مراحله الأخيرة حيث لم يبقَ سوى صياغة هذه المهن وتحديدها بالشكل النهائي.

وبين صافي أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تخاطب وزارة المالية لتخفيض الضرائب على أصحاب المهن الفكرية بعد منحهم سجلاً تجارياً أو إعفائهم منها ولكن لا يمكن البت بهذا الأمر الآن إلى حين وصول كتاب رسمي من وزارة المالية يوضح الطريقة التي سيتم التعامل فيها مع هذه الفئة.